النهج الخامس
فى تناقض القضايا وعكسها
كلام كلى فى التناقض

(١) اعلم أن التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، على جهة ــ وفى نسخة « على جملة » ــ تقتضى لذاتها أن تكون إحداهما ــ وفى نسخة « أحدهما » ــ بعينها ، أو بغير عينها ــ وفى نسخة « بعينه ، أو بغير عينه » ــ صادقة والأخرى كاذبة ــ وفى « نسخة صادقاً والآخر كاذباً » ــ حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما ، وإن لم يتعين ذلك ــ وفى نسخة بدون عبارة « ذلك » ــ فى بعض الممكنات ، عندجمهور القوم.

---

(١) اختلاف قضيتين :

قد يكون لاختلاف أجزائهما .

وقد يكون لاختلاف الحكم فيهما ، إما بالإيجاب والسلب ، وإما بالكلية والجزئية ، وإما بالجهة ، وإما بشىء آخر من سائر اللواحق .

والاختلاف الحقيقى منها هو الذى بالإيجاب والسلب ؛ فإن النفى والإثبات هما اللذان لذاتيهما لايجتمعان ولايرتفعان ، وسائر الاختلافات راجعة إليه . لأنها إنما تكون اختلافاً ، من حيث لايكون الحكم فى أحدهما إلا على ما يكون فى الأخرى أو بما يكون فيها ، أو على الوجه الذى يكون فيها ، وإلا فلا اختلاف أصلا .

والاختلاف بالإيجاب والسلب أيضاً :

قد يقع على وجه لايقتضى اقتسام الصدق والكذب .

وقد يقع على وجه يقتضيه .

والأول : كما فى قولنا : هذا حيوان. هذا ليس بأسود ؛ فإنهما لايقتسمانهما ، بل ربما يصدقان معاً ، وربما يكذبان معاً .

(٢) وإنما يكون التقابل فى الإيجاب والسلب ـ وفى نسخة « فى السلب والإيجاب » ـ إذا كان السالب منهما ـ وفى نسخة « فيهما » ـ

والثانى : قد يقع على وجه يقتضيه أمر غير نفس الاختلاف وذاته .

وقد يقع على وجه يقتضيه الاختلاف نفسه .

والأول : كما فى قولنا: هذا إنسان . . هذا ليس بناطق ؛ فإنهما إنما اقتسما الصدق والكذب لتساوى الإنسان والناطق فى الدلالة ، لالنفس الاختلاف .

والثانى : كما فى قولنا : هذا زيد ، هذا ليس بزيد ؛ فإنهما اقتسماه لذات هذا الاختلاف ، لا شىء آخر .

فالتناقض : هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة .

والصدق والكذب قد ينفيان ، كما فى مادتى الوجوب والامتناع ، وقد لاينفيان كما فى مادة الممكنة ، ولا سيما الاستقبالى ؛ فإن الواقع فى الماضى والحال قد يتغير طرف وقوعه ، وجوداً كان أو عدماً ، فيكون الصادق والكاذب بحسب المطابقة وعدمها ، متعينين ، وإن كان بالقياس إلينا لجهلنا به غير متعينين .

وأما الاستقبالى ، ففى عدم تعين أحد طرفيه نظر ، أهو كذلك فى نفس الأمر ؟ أم بالقياس إلينا ؟

وجمهور القوم يظنونه كذلك ، فى نفس الأمر ، والتحقيق يأباه ، لإسناد الحوادث فى أنفسها إلى علل تجب بها وتمتنع دونها ، وانتهاء تلك العلل إلى علة أولى تجب لذاتها كما بين فى العلم الإلهى .

فلا التعين من شرط التناقض ، ولا عدمه . بل من شرطه الاقتسام كيف كان ؛ ولذلك قال الشيخ : [بعينه ، أو بغير عينه] ثم أكده بقوله : [حتى لايخرج الصدق والكذب منهما] فأشار بقوله : [وإن لم يتعين فى بعض الممكنات عند جمهور القوم] إلى ما ذكرناه من رأيهم فيه .

(٢) أقول يريد أن يبين الجهة المذكورة فى حد التناقض التى لذاتها تقتضى اقتسام الصدق والكذب ، وهى تقابل السلب والإيجاب وحده ، فى المخصوصات ، ومع شرط آخر فى المحصورات . فبين :

يسلب الموجب كما أُوجب ؛ فإنه إذا أُوجب شيء وكان لا يصدق ؛ فإن معنى أنه لا يصدق ، هو أن الأمر ليس كما أوجب .

وبالعكس إذا سلب شيء ولم – وفى نسخة « فلم » – يصدق ، فمعناه أن مخالفة الإيجاب – وفى نسخة « إيجاب » – كاذبة – وفى نسخة « كاذب » –

لكنه – وفى نسخة « ولكنه » – قد يتفق أن يقع الانحراف عن مراعاة التناقض ؛ لوقوع الانحراف عن – وفى نسخة بدون عبارة « مراعاة التناقض لوقوع الانحراف عن » – مراعاة التقابل .

ومراعاة التقا بل أن تراعى فى كل واحدة من القضيتين ما تراعيه فى الأخرى ، حتى تكون أجزاء القضية فى كل واحدة منهما هى التى فى الأخرى ، وعلى ما فى الأخرى – وفى نسخة بدون عبارة « وعلى ما فى الأخرى » – حتى يكون معنى :

الموضوع والمحمول – وفى نسخة « المحمول والموضوع » – وما يشبههما وفى نسخة « أشبههما » –

والشرط والإضافة ،

أولا : معنى التقابل .

وثانياً : أن الصدق والكذب كيف يتعلقان بالمتقابلين .

ثم يبين أن الانحراف عن التقابل يقتضى الانحراف عن التناقض .

ثم شرع فى بيان شرائط التقابل ، وبين أنها .

بالإجمال شيء واحد ، وهو أن يراعى فى كل واحدة من القضيتين ما يراعى فى الأخرى ، حتى تكون أجزاء القضيتين متحدة .

وبالتفصيل شرائط كثيرة ، منها الثمانية المشهورة .

اثنان منها : الاتحاد فى الموضوع والمحمول ، وفيما يشبههما ، يعنى المقدم والتالى .

وستة : هى الاتحاد فى الشروط .

والجزء والكل – وفى نسخة « والكل والجزء » –
والقوة والفعل .
والمكان والزمان .

(٣) وغير ذلك مما عددناه .
غير مختلف .

والستة المذكورة فى آخر « النهج الثالث » وهى :
الاتحاد فى الشرط .
وفى الإضافة .
وفى الجزء والكل .
وفى القوة والفعل .
وفى المكان والزمان .

(٣) يريد به السور والجهة والارتباط كالانفصال والاتصال ونحوها ؛ فإن الاختلاف فى كل واحد منها يقتضى الانحراف عن التقابل .

قال الفاضل الشارح : (إن هذه الستة ترجع إلى اتحاد الموضوع والمحمول .

فإن الاختلاف فى الشرط ، كما فى قولنا : الأسود جامع للبصر ، أى مع السواد . وليس بجامع ، أى لا مع السواد .

وفى الجزء والكل ، كقولنا : الزنجى أسود ، أى فى بشرته . وليس بأسود ، أى فى سنه ،

راجع إلى الاختلاف فى الموضوع .

والاختلاف فى الإضافة كما فى قولنا : زيد أب ، أى لعمرو ، وليس بأب ، أى لبكر .

وفى القوة والفعل ؛ كما فى قولنا : السيف قاطع ، أى بالقوة وليس بقاطع أى بالفعل

. . . . . .

وفى المكان : كما فى قولنا : زيد جالس ، أى فى الدار ، وليس بجالس ، أى فى السوق .

وفى الزمان : كما فى قولنا : زيد موجود ، أى الآن . وليس بموجود ، أى وقتا آخر .

راجع إلى المحمول

وأقول : إنها قد تقع بحيث تتعلق بالمفردات ، وحينئذ تتعلق :

إما بالموضوع وحده أو بالمحمول وحده .

كما ذكر ؛ إلا أن المفردات التى تختلف باختلاف هذه الأمور ، تصلح لأن توضع وتصلح لأن تحمل .

فتخصيص البعض بأحدهما دون الآخر مما لاوجه له .

وقد تقع بحيث تتعلق بالحكم نفسه من غير تخصيص بأحد جزئيه ،

مثلا : إذا قلنا : الشمس تجفف الثوب الندى ، أى إن لم يكن الهواء بارداً شديداً . ولاتجففه ، أى إن كان بارداً .

لم تكن عدم برودة الهواء جزءاً من « الشمس » التى هى الموضوع ، ولا من قولنا : « تجفف الثوب الندى » الذى هو المحمول .

بل كان شرطاً فى وجود الحكم وعدمه .

فإن قيل : الشمس مع برودة الهواء ، هى غير الشمس مع عدم البرودة .

أو قيل : تجفيف الثوب مع البرودة ، غيره مع عدمها .

حتى يصير الشرط جزءاً من أحد ا

كان : تعسفاً ، وبالجملة كان غير ما يتمثل به من الأسود ، مع السواد ، ولا مع السواد .

فإن هذين الشرطين يتعلقان بالأسود وحده .

وكذلك إذا قلنا : السقمونيا مسهل ، أى ببلادنا ؛ وليس بمسهل ، أى ببلاد الترك ، لم يكن الكون بتلك البلاد جزءاً من السقمونيا ، ولا من المسهل ، بل يختلف الحكم بحسبها .

(٤) فإن لم تكن القضية شخصية احتيج أيضاً إلى أن تختلف القضيتان فى الكمية – أعنى فى الكلية والجزئية كما اختلفتا فى الكيفية أعنى فى – وفى نسخة « يعنى » وفى أخرى بحذفهما جميعاً ، لتصير العبارة هكذا « فى الكيفية » – الإيجاب والسلب . وإلا أمكن أن لا تقتسما – وفى نسخة « أن لا تقتسمان » – الصدق والكذب ، بل « تكذبان » – وفى نسخة « تكذبا » – معاً ، مثل الكليتين فى مادة الإمكان ، مثل قولنا : كل إنسان كاتب ، وليس ولا واحد من الناس بكاتب ، أو تصدقا – وفى نسخة « تصدقان » – معاً ، مثل الجزئيتين فى مادة الإمكان أيضاً ، مثل قولنا : بعض الناس كاتب ، بعض – وفى نسخة « وبعض » – الناس ليس بكاتب .

بل التناقض فى المحصورات إنما يتم بعد الشرائط المذكورة – وفى نسخة « بعد الشرط المذكور » – بأن تكون إحدى القضيتين كلية ، والأخرى جزئية .

والحاصل : أن اعتبار هذه الأمور ، حيث يتعلق بالحكم ، غير اعتبارها من حيث تعلقها بأجزائه .

والمراد ههنا اعتبار تعلقها بالحكم حتى يكون اعتبارها مبايناً لاعتبار أجزاء القضية .

(٤) أقول : يريد أن يبين أن المحصورات المتقابلة ، مع اختلافها فى الكيفية ، ومع حصول شرائط الثمانية فيها ، لاتتناقض إلا مع شرط آخر ، وهو الاختلاف فى الكمية ؛ وذلك لأن المتفقين فيها قديصدقان معاً ، كالجزئيتين فى مادة الإمكان ، وقد يكذبان معاً ، كالكليتين فيها أيضاً ،

فذلك الاختلاف بتلك الشرائط ، وإن كان مقتسما للصدق والكذب فى مواد أخر كمواد الوجوب والامتناع ، لكنه لايقتضى الانقسام لذاته ، وإلا لكان مقتسما فى جميع المواضع .

(٥) ثم – وفى نسخة « ثم أن » – بعد – وفى نسخة بدون كلمة « بعد » – تلك الشرائط قد يحوج فيما يراعى له جهة إلى شرائط تحققها .

(٦) فلتكن الموجبة أولاً كلية .ولنعتبر فى المواد فنقول : إذا قلنا:

كل إنسان حيوان . ليس بعض الناس بحيوان .

كل إنسان كاتب . ليس بعض الناس بكاتب .

كل إنسان حجر . ليس بعض الناس بحجر .

وجدنا إحدى القضيتين صادقة ، والأخرى كاذبة . وإن كانت الصادقة – وفى نسخة « وإن كان الصادق » وفى أخرى « وإن كان الصدق » – فى الواجب غيرها – وفى نسخة « غير ما » – فى الأخرى .

ولتكن – وفى نسخة « لتكن » – أيضاً السالبة هى الكلية ، ولنعتبر كذلك فنقول : إذا قلنا :

ليس ولا واحد من الناس بحيوان . بعض الناس حيوان .

ليس ولا واحد من الناس بحجر . بعض الناس حجر .

ليس ولا واحد من الناس بكاتب بعض الناس كاتب .

وجدنا الاقتسام أيضاً حاصلا .

واعتبر من نفسك الصادق والكاذب فى كل مادة .

---

(٥) يريد أن ذوات الجهة مفتقرة إلى شرائط أخر تزيد على هذه التسعة، على ما تحققها .

(٦) يريد امتحان المحصورات المتناقضة فى المواد الثلاثة ، فأورد أمثلتها ، وكان الصادق هو الموجبة فى مادة الوجوب

والسالبة فى مادة الامتناع .

والجزئية فى مادة الإمكان .

والكاذبة ما يقابلها .

(٧) والمناسبات الجارية فى مختلفات الكيفية والكمية ــ وفى نسخة « الكمية دون الكيفية » وفى أخرى « والكيفية دون الكمية » وفى رابعة « مختلفات الكمية ، وإلى الكيفية والكيفية دون الكمية »*

---

(٧) جرت العادة بأن يوضع لها اوح هكذا :

موجبة كلية متضادان : كل (ج)(ب)

سالبة كلية : لاشىء من (ج) (ب)

موجبة جزئية : بعض(ج) (ب)

سالبة جزئية : ليس بعض (ج) (ب)

فمختلفتا الكيفية ، متفقتا الكمية ، إن كانتا كليتين ، سميتا متضادتين لجواز اجتماعهما على الكذب دون الصدق ، وهو فى مادة الإمكان .

وإن كانتا جزئيتين ، سميتا داخلتين تحت التضاد ؛ لدخولهما تحت الكليتين ، وهما يجوز أن يجتمعا على الصدق دون الكذب ، كما فى تلك المادة بعينها .

ومتفقتا الكيفية مختلفتا الكمية وهما الواقعتان فى الطول سميتا متداخلتين ؛ لدخول إحداهما فى الأخرى .

ومختلفتاهما معاً وهما المتقاطرتان ــ وفى نسخة « المتناظرتان » ــ سميتا متناقضتين ؛ لامتناع اجتماعهما على الصدق والكذب فى شىء من المواد .

الفصل الأول

إشارة
إلى التناقض الواقع – وفى نسخة بدون كلمة
« الواقع » – بين المطلقات وتحقيق نقيض المطلق والوجودى

(١) إن الناس قد أفتوا على سبيل التحريف ، وقلة التأمل أن للمطلقة نقيضاً من المطلقات ولم يراعوا فيها – وفى نسخة « فيه » – إلا الاختلاف فى الكيفية والكمية – وفى نسخة « فى الكمية والكيفية » – ولم يتأملوا حق التأمل أنه – وفى نسخة بدون عبارة « أنه » – كيف يمكن أن تكون أحوال الشروط الأخرى حتى يقع التقابل ؛ فإنه إذا عنى بقولنا : كل [ج] [ب] أن – وفى نسخة « أى» – كل واحدمن [ج] [ب] من غير زيادة كل وقت . أى أريد إثبات [ب] لكل عدد من غير زيادة كون ذلك الحكم فى كل واحد ، كل وقت ، وإن لم يمتنع – وفى نسخة « يمنع » – ذلك لم يجب أن يكون قولنا : كل [ج] [ب] يناقضه قولنا : ليس بعض [ج] [ب] فيكذب إذا صدق ذلك، ويصدق إذا كذب ذلك .

---

(١) زعم جمهور المنطقيين أن المطلقات تتناقض ، إذا تخالفت فى الكيف والكم معاً وغفلوا عن شرط يختص بذوات الجهة لاتصير بدونها – لعل الصواب « بدونه » – متناقضة والحق أن المطلقات المتخالفة فى الكيف والكم ، عامة كانت أو خاصة ، قد تجتمع على الصدق .

بل المتضادة التى هى أشد القضايا امتناعاً عن الجمع على الصدق ، قد تجتمع أيضاً عليه إذا كانت مطلقة ، وذلك إذا كانت المادة وجودية، لا دائمة ، فإن الحكم عليها – وفى نسخة « فيها » – بإيجاب مطلق وبسلب مطلق يصدق معاً فى قولنا : كل إنسان نائم ، وبعضهم أو كلهم ليس بنائم .

بل ولم يجب أن لا يوافقه فى الصدق ما هو مضاد له ، أعنى السلب الكلى ؛ فإن الإيجاب على كل واحد ، إذا لم يمكن بشرط كل وقت جاز أن يصدق معه السلب عن كل واحد ؛ أو عن البعض ، — وفى نسخة « عن بعض » — إذا لم يكن فى كل وقت .

(٢) بل وجب أن يكون نقيض قولنا : كل [ج] [ب] بالإطلاق الأعم ، بعض [ج] هو دائماً ليس ب [ب] ونقيض قولنا : لا شىء من [ج] [ب] الذى بمعنى كل [ج] ينفى عنه [ب] بلا زيادة ، هو قولنا : بعض [ج] دائماً هو [ب] .

وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية .

ونقيض قولنا : بعض [ج] — وفى نسخة بدون « [ج] » — [ب] بهذا الإطلاق هو — وفى نسخة « وهو » — قولنا: كل [ج] دائماً يسلب — وفى نسخة « ينفى » —عنه [ب] .

وهو يطابق اللفظ المستعمل فى السلب الكلى وهو أنه لا شىء من [ج] [ب] بحسب التعارف المذكور .

ونقيض قولنا : ليس بعض [ج] [ب] هو قولنا : كل [ج] دائماً هو [ب] .

---

(٢) لما أبطل قولهم ، حاول تحقيق الحق فيه . وبين أن نقيض المطلقة العامة هى الدائمة المخالفة فى الكيف التى تعم الضرورية وغيرها ؛ وذلك لأن الأقسام العقلية هى :

إما دوام إيجاب ، ضروريا كان أو لم يكن .

وإما دوام سلب ، ضروريا كان أو لم يكن .

وإما وجود خال عن الدوام .

والمطلقة العامة الإيجابية تشتمل على الأول والثالث ، وتخلى عن الثانى .

والسلبية تشتمل على الثانى والثالث ، وتخلى عن الأول .

فالمقابلة للإيجابية هى الدائمة السلبية ؛ والسلبية هى الدائمة الموجبة .

(٣) وأما المطلقة التى هى أخص ، وهى التى خصصناها نحن — وفى نسخة بدون كلمة « نحن » — باسم الوجودية .

فإذن المقابلة للمطلقة العامة ، هى الدائمة المخالفة فى الكيف ، ولا يجوز أن يكون نقيضها ضرورية مخالفة ؛ لأنهما تكذبان معاً ، إن كانت المادة دائمة لاضرورية مخالفة للمطلقة ، وموافقة للضرورية .

أما المطلقة فإنما تكذب لأن المادة دائما مخالفة لها ، وأما الضرورية فلأنها لاضرورية .

والشيخ أورد المحصورات الأربع بالتفصيل ، وابتدأ بالكليتين ، وبين أن نقيضهما الدائمتان الجزئيان .

ثم قال : [وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية ، بعد تناول الدائمة لها ولغيرها] وإنما قال ذلك ؛ لأن الفرق بينهما فى الجزئيات ظاهر .

ثم قال : [ونقيض قولنا : بعض (ج) (ب) بهذا الإطلاق ، هو قولنا : كل (ج) دائماً يسلب عنه (ب) . . . وهو يطابق اللفظ المستعمل فى السلب الكلى ، وهو أنه لاشىء من (ج)(ب) بحسب التعارف المذكور ، إلى قوله كل (ج) دائماً هو (ب) . .]

وفيه نظر ، وهو أن السالبة الكلية من الدائمة ، والمطلقة العرفية .

تتطابقان فى اعتبار الدوام والاشتمال على الضرورة واللاضرورة .

وتتخالفان فى أن الحكم فى إحداهما بحسب الذات ، وفى الأخرى بحسب الوصف .

فإذن ليستا بمتطابقتين على الإطلاق ، ولو كانتا متطابقتين مطلقاً ، لكان المطلقة العامة تناقض المطلقة العرفية إذا تخالفتا ، وليس كذلك على ما يجىء بيانه .

(٣) قد ذكرنا أن الوجودية تارة يعتبر فيه اللاضرورة ، وتارة يعتبر فيه اللادوام .

والمطلق العام إنما يفصّل على الأول بالضرورى الذاتى ، وعلى الثانى بالدائم المحتمل للضرورى ، فنقيضاهما نقيض المطلق العام مضافاً إلى ما يختلفان فيه — وفى نسخة « تخليان عنه » — مما هو داخل فى المطلق العام ، أعنى نقيض الوجودى اللاضرورى .

إما ضرورى موافق

وإما دائم مخالف .

نقيض الوجودى اللادائمة دائم :

إما موافق ، أو مخالف .

(٤) فإذا قلنا فيها : كل [ج] [ب] أى على الوجه الذى ذكرناه ، كان نقيضه ليس إنما ـ وفى نسخة « ما » بدل « إنما » ـ بالوجود كل [ج] [ب] أى ـ وفى نسخة بدون كلمة « أى » ـ بل إما بالضرورة ـ وفى نسخة « إما بالضرورة كذلك » وفى أخرى « إما بالضرورة دائماً » ـ ـ بعض ـ وفى نسخة « كل » ـ [ج] [ب] أو [ب] مسلوب عنها كذلك .

(٥) وإذا قلنا فيها : ليس ولاشىء من [ج] [ب] أى على الوجه الذى ذكرناه ، كان النقيض المقابل له ـ وفى نسخة بدون عبارة « له » ـ ما يفهم من قولنا : بعض [ج] دائماً له إيجاب[ب] أو سلبه عنه ـ وفى نسخة بدون عبارة « عنه » ـ ؛ لأنه إذا سبق الحكم أن كل [ج] ينفى عنه [ب] وقتاً ما لا دائماً ؛ فإنما يقابله أن يكون نفى ـ وفى نسخة « نفياً » ـ دائماً ، أو إثبات ـ وفى نسخة « إثباتاً » ـ دائماً ، ولا نجد له ـ وفى

واعلم أن إجماع السالبة الداخلة فى نقيض قضية ذات جهة واحدة ، كما وقعت . . . الواجب أن يوضع موضع ذلك النقيض قضية واحدة على وجه لايخلو الحكم فيها عن إحدى تلك الجهات لو أمكن .

(٤) وفى بعض النسخ [أى بل إما دائماً بعض (ج) (ب) أو (ب)مسلوب عنه كذلك] ، والصحيح هو الأخير وحده ؛ وذلك لأن نقيض الوجودى ، اللادائم ، والأول ليس بنقيض لأحد الوجوديين ، بل إنما نقيض الممكن الخاص ، فلعل السهو إنما وقع من الناسخين.

ومما يدل على أن الحق هو الأخير ، أنه أورد فى نقائض باقى المحصورات دوام الطرفين لا ضرورتهما .

(٥) أى لاتجد قضية تشتمل على الدائمتين المختلفتين ، لا قسمة فيها بالسلب والإيجاب ، لأنهما فى الكل والبعض لا تتداخلان ، أو يعتبر وجودها ، كما لو وضعت جهة تشتمل على الدائمتين المختلفتين فقط .

ثم قيل ، فى هذا الموضع : إن الحكم على بعض (ج) ؛ (ب) بتلك الجهة .

نسخة بدون عبارة « له » ـ قضية لا ـ وفى نسخة « ولا » ـ قسمة فيها مقابلة ، أو يعسر وجودها .

(٦) ونقيض قولنا : بعض [ج] [ب] بهذا الوجه ، لا شيء ـ وفى نسخة « ليس لا شيء » ـ من [ج] إنما هو بالوجود [ب]

بل إما كل [ج] [ب]دائماً، أو لا شيء من [ج] [ب] دائماً ـ وفى نسخة بدون عبارة « بل إما كل [ج] [ب] دائماً، أو لا شيء من [ج] [ب] دائماً » ـ

ونقيض قولنا : ليس بعض ـوفى نسخة « بعض ليس » ـ [ج] [ب] أى ـ وفى نسخة « تظن » ـ ليسية بهذا المعنى ، هو قولنا : كل [ج] إما دائماً [ب] ـ وفى نسخة «دائماً إما [ب] » ـ وإما دائماً ليس ب [ب] .

(٧) ولا تظنن أن قولنا ليس بالإطلاق شيء من [ج] [ب] الذى هو نقيض قولنا : بالإطلاق شيء من [ج] [ب] هو فى معنى قولنا : بالإطلاق ليس شيء من [ج] [ب] لأن الأولى قد تصدق مع قولنا : بالضرورة كل [ج] [ب] ولا تصدق معها الأخرى ـ وفى نسخة « يصدق مع الآخر » وفى أخرى « ولا يصدق معه الآخر » ـ .

---

(٦) وذلك ظاهر . واعلم أن قولنا : كل (ج) دائماً إما (ب) وإما ليس(ب) يصدق فى ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تكون إيجابه ، على كل(ج) دائماً .

والثانى : أن تكون سلبية ، عن كل (ج) دائماً .

والثالث : أن تكون إيجابه على البعض ، وسلبية على الباقى دائمين .

(٧) يريد أن سلب الإطلاق الذى هو نقيض الإطلاق ليس هو إطلاق السلب الذى هو أحد قسمى الإطلاق .

فإن سلب الإطلاق العام يقع على الضرورة المخالفة .

(٨) فإن أردنا أن نجد للمطلقة نقيضاً من جنسها ، كانت الحيلة فيه أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب أو السلب المطلقين .

وذلك مثلا أن يكون الكلى الموجب المطلق هو الذى ليس إنما الحكم على — وفى نسخة « فى » — كل واحد فقط ، بل وفى كل زمان كون الموضوع على ما وصف — وفى نسخة « يوصف » — به أو وضع — وفى نسخة « ووضع » — معه على ما يجب أن يفهم من المعتاد فى العبارة عنه فى السالب الكلى ، حتى يكون قولنا : كل [ج] [ب] إنما يصدق إذا كان كل واحد من [ج] [ب] وفى كل زمان له — وفى نسخة « حكم » — وفى كل وقت حتى إذا كان فى وقت ما موصوفاً بأنه [ج] بالضرورة ، أو غير الضرورة . وفى ذلك الوقت لا يوصف بـ (ب) كان هذا القول كاذباً ، كما يفهم من اللفظ المتعارف فى السلب الكلى .

(٩) وإذا — وفى نسخة « فإذا » — اتفقنا — وفى نسخة « اتفقتا » —

وسلب الإطلاق الخاص يقع على الضرورتين جميعاً .

وإطلاق السلب لا يقع عليها .

وقد مر بيان هذا مرة أخرى حين قال : (والسالبة الوجودية التى هى بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام) .

(٨) الباعث على هذا أن المعلم الأول وغيره قد يستعملون فى القياسات المطلقة نقائض بعض المطلقات على أنها مطلقة ؛ ولذلك حكم الجمهور بأنها تتناقض ، فلما أبطله الشيخ أراد أن يجعل لذلك محملا ، فتمسك بحيلتين :

أولهما : حمل المطلقة على العرفية ، وهو أن يكون الحكم دائماً بدوام وصف الموضوع وحينئذ يكون هذا الوقت المطلق أخص من المطلق العام ، والحال بينه وبين المطلق الخاص مختلف فى العموم ؛ فإنه يشمل الضرورى والدائم ، بخلاف المطلق الخاص .

والمطلق الخاص يشمل اللادائم بحسب الوصف ، بخلافه .

(٩) هذا موضوع بحث ونظر .

على هذا كان قولنا : ليس بعض [ج] [ب] على الإطلاق نقيضا لقولنا : كل [ج] [ب] .

وقولنا : بعض [ج] [ب] على الإطلاق نقيضاً للسالبة الكلية .

(١٠) لكنا نكون قد شرطنا زيادة على ما يقتضيه — وفى نسخة « يوجبه » — مجرد الإثبات والنفى .

(١١) ومع ذلك فلا يعوزنا مطلق وجودى بهذا الشرط .

لأنه إذا أراد به أن المطلقات العرفية متناقضة كان باطلا ؛ فإن دوام الإيجاب بحسب الوصف ، لا يناقض دوام السلب بحسبه ، لاحتمال كون الحكم لا دائماً بحسبه إيجابيا أو سلباً .

وإن أراد به أن المطلقة العرفية يناقضها المطلقة العامة أو الخاصة ، كان أيضاً باطلا ؛ لأنهما تجتمعان على الصدق عند كون الحكم عرفيًّا لا دائماً بحسب الذات ، موافقاً للمطلقة العرفية ؛ فإن المطلقة العرفية تصدق معه ؛ لكونه عرفيًّا .

والمطلقة العامة والخاصة المخالفة ، تصدقان أيضاً معه ؛ لكونه لا دائماً بحسب الذات ، بل الحق فيه أن نقيض المطلقة العرفية هو مطلقة عامة وصفية مخالفة ؛ وذلك لأن الدوام يقابل الإطلاق العام .

فلما كان الدوام ههنا بحسب وصف الموضوع ، فينبغى أن يكون الإطلاق العام أيضاً بحسبه لوجود اتحاد الشرط فى طريق النقيض كما مر .

وهذا الإطلاق يشمل الدوام المخالف واللادوام كليهما ، بحسب الوصف ، وهو أخص من الإطلاق العام بحسب الذات بالعرفى اللادائم المخالف .

(١٠) أى كان الإطلاق أولا ، عبارة عن مجرد الإثبات والنفى .

وههنا قد لحقه شرط ما ، وهو الدوام بحسب الوصف .

(١١) قد ذكرنا أن لمحصلى أهل هذه الصناعة فى تفسير الإطلاق رأيين :

أحدهما : أنه يشمل الضرورى ، كما ذهب إليه « ثامسطيوس » وهو العام .

والثانى : أنه لا يشمله كما ذهب إليه الإسكندر ، وهو الخاص .

والشيخ أراد أن يبين أن كل واحد من الرأيين يمكن أن يخصص على الوجه الذى ذهب

(١٢) لأنه ليس إذا كان كل [ج] [ب] كل وقت يكون فيه [ج] ، يكون بالضرورة ما دام موجود الذات فهو [ب] .
وقد عرفت هذا .

(١٣) والقوم — وفى نسخة « فالقوم » — الذين سبقونا — وفى نسخة « سبقوا » — لا يمكنهم فى أمثلتهم واستعمالاتهم ، أن يصالحونا على هذا .
وبيان هذا فيه طول .
— وفى نسخة « أن يصالحونا على مثل هذا وبيان هذا . وفيه طول » —

إليه ههنا ، حتى يتمشى التناقض فى المطلقات بحسب الرأيين جميعاً .

وبيانه : أن « العرفى »
يمكن أن يؤخذ متناولا للضرورى ويكون عامًّا .
ويمكن أن يكون غير متناول لها ، ويكون خاصًّا .

فالمطلق العام العرفى يوافق الرأى الأول والخاص ، وهو العرفى الوجودى ، ويوافق الإسكندرى .

(١٢) يعنى ليس إذا صدق العرفى ، يجب أن يصدق الضرورى الذاتى ، بل قد يصدق العرفى ولا يصدق الضرورى ، وذلك حين كونه وجوديًّا .

فالعرفى الوجودى مطلق غير ضرورى ، ذهب إليه الإسكندر ، مع أنه يتناقض فى جنسه .

ونقيضه هو نقيض العرفى العام ، مضافاً إلى الضرورى الذاتى الموافق .

(١٣) يريد أن جمهور المنطقيين لا يمكنهم التخلص عما ذهبوا إليه ، وهو القول بكون المطلقات متناقضة على الإطلاق ؛ وذلك لأنهم لا يمكنهم أن يحملوا المطلق المذكور فى التعليم الأول على ما ذهبنا إليه فى جميع المواضع .

فإن من أمثلة التعليم الأول : المطلقات

قوله : كل مستيقظ نائم ، وكل نائم مستيقظ ، وما يجرى مجراهما ، مما لا يمكن حمله على العرفى .

(١٤) وإن – وفى نسخة « وإذا » – كانت الحيلة أيضاً أن نجعل قولنا : كل [ج] [ب] إنما يقصد – وفى نسخة « يتصل » – فيه – وفى نسخة « قبل » – زمان بعينه .

(١٥) لا يعم كل آحاد[ج] بل كل ما هو [ج] موجوداً – وفى نسخة « موجود » – فى ذلك الزمان .

وكذلك قولنا : ليس شيء من [ج] [ب] أى من [جيمات] زمان موجود بعينه .

وحينئذ فإنا – وفى نسخة بدون عبارة « فإنا » – إذا حفظنا فى الحزئيتين ذلك الزمان بعينه ، بعد سائر ما يجب أن يحفظ ، مما حفظه سهل ، صح التناقض .

وكذلك فى الاستعمالات ؛ فإن فى التعليم الأول قد استعمل المطلقة حيث لا يمكن استعمال العرفية هناك .

(١٤) هذا هو الحيلة الثانية ؛ لأن نجعل المطلقات بحيث تتناقض ، وهى – وفى نسخة « وهو » – أن يراد بالموضوع ما يوجد منه فى زمان بعينه ، من الماضى والحال . كما ذهب إليه قوم فى تفسير المطلق ، كما ذكرنا .

(١٥) إشارة إلى ما ذكرنا من أن هذا الاعتبار يقتضى جزئية الحكم .

وإنما يصح التناقض بحسب هذا الاعتبار ؛ لأن الحكم على (جيمات) زمان ما ، بأنها جميعها [ب] وبأن بعضها ليس [ب] فى ذلك الزمان بعينه ، مما لا يجتمعان على الصدق ولا على الكذب .

أقول : وهذا أيضاً يحتاج إلى شرط آخر ، وهو كون ذلك الزمان مطابقاً للحكم غير محتمل لأن ينقسم إلى أجزاء يمكن أن يقع الحكم فى بعضها دون بعض ، فيجتمع الوقوع واللا وقوع معاً ، فى ذلك الزمان ويصدقان معاً .

مثلا : إذا قلنا : كل إنسان موجود فى نهار هذه الجمعة ، فهو صائم ذلك النهار ، فإنه يناقض قولنا : بعضهم ليس بصائم فيه .

وأما إذا قلنا : كل إنسان موجود فى نهار هذه الجمعة ، فهو مُصَلٍّ فيه ؛ فإنه

(١٦) وقد قضى بهذا قوم لكنهم أيضاً ليس يمكنهم أن يستمروا على مراعاة هذا الأصل .

ومع ذلك فيحتاجون إلى — وفى نسخة بدون كلمة « إلى » — أن يعرضوا عن مراعاة شرائط لها غناء .

وليرجع فى تحقيق ذلك إلى كتاب [الشفاء] *

لا يناقض قولنا : بعضهم ليس بمُصَلٍّ فيه ؛ لأنه يمكن أن يكونوا مصلين فى بعض أجزائه ، غير مصلين فى البعض الآخر ؛ فيصدق الحكمان معاً كما ذكرناه فى المطلقات ، إلا أن يقيد أحد طرفيه بالدوام كما كان ، ثم قوله :

(١٦) أقول : يريد أن هذا مذهب قوم فى تفسير الإطلاق كما مر ، لكن الفساد يتوجه عليهم من جهتين :

إحداهما : أنه لا يمكنهم الاستمرار على مذهبهم فى جميع المواضع .

مثلا : إذا أرادوا عكس السالبة الكلية المطلقة ، وكان المادة قولنا : لا واحد من الكتاب الموجودين فى هذا الزمان بمالك ألف وقر ذهب ، ينعكس عندهم إلى قولنا ، لا واحد ممن يملك ألف وقر ذهب بكاتب .

فلا يبقى الموضوع على شرط ؛ فإنه يمكن أن لا يكون فى هذا الزمان من يملك ألف وقر ذهب أصلا ، مع أن هذه القضية ، يلزمهم أن يجعلوها أيضاً مطلقة ؛ إذ ليس بضرورية ولا ممكنة على تفسيرهم . ولا خارج عن هذه الثلاثة عندهم .

فظهر أن مذهبهم لا يستمر .

وثانيتهما : أنهم لا يحتاجون إلى الإعراض عن مراعاة شرائط كثيرة الفوائد ، فى العلوم وغيرها . وذلك كاعتبار الجهات التى تكون بحسب انتساب المحمولات إلى الموضوعات فى طبائعها .

وهم حين يجعلون الجهات متعلقة بالأسوار معرضون عنها ضرورة .

الفصل الثانى

إشارة

إلى تناقض سائر ذوات الجهة

(١) أما الدائمة فمناقضتها تجرى على نحو ـ وفى نسخة بحذف كلمة « نحو » ـ مناقضة الوجودية التى بحسب الحيلة الأولى ، وتقرب منه ـ وفى نسخة « منها » ـ فليعرف ذلك .

(٢) وأما قولنا : بالضرورة كل [ج] [ب] فنقيضه ليس بالضرورة كل [ج] [ب] أى بل ممكن ـ وفى نسخة « يمكن » ـ بالإمكان الأعم ، دون الأخص والخاص ، أن لايكون بعض [ج] [ب] .

---

(١) أقول : قد مر أن الإطلاق العام ، والدوام المحتمل للضرورة المتخالفين ، متقابلان .

فنقيض هذه الدائمة ، مطلقة عامة مخالفة لها فى الكيف .

ونقيض الدائمة اللاضرورية ، هو تلك أيضاً ، مضافة إلى ضرورية موافقة .

وقد بيّنا أن الوجودية المطلقة التى بحسب الحيلة الأولى ، إذا كانت عامة ، كان نقيضها مطلقة عامة ، وصيغته مخالفة .

وإذا كانت خاصة ، كان نقيضها تلك أيضاً ، مضافة إلى ضرورية موافقة .

فظهر أن نقيض الدائمة ، كنقيض العرفية ، إلا أن الإطلاق فى إحداهما بحسب الذات ، وفى الأخرى بحسب الوصف .

وهو المراد من قوله : (وتقرب منها) .

(٢) أقول الأقسام بحسب الضرورة ثلاثة :

ضرورة إيجاب .

وضرورة سلب .

وإمكان خاص .

ويلزمه ما يلزم هذا الإمكان فى هذا الموضع .

وأما ــ وفى نسخة «وإنما» ــ قولنا : بالضرورة لاشىء من [ج] [ب] فنقيضه ليس بالضرورة لا شىء من [ج] [ب] أى بل ممكن أن يكون بعض [ج] [ب] بذلك الإمكان ، دون إمكان آخر .

وقولنا : بالضرورة بعض [ج] [ب] يقابله على القياس المذكور قولنا .

ــ وفى نسخة بدون عبارة « قولنا » ــ ممكن أن لا يكون شىء من [ج] [ب] أى بالإمكان ــ وفى نسخة « أى الإمكان » ــ الأعم .

وقولنا : بالضرورة ليس بعض [ج] [ب] يقابله على ذلك ــ وفى نسخة « هذا » ــ القياس قولنا : ممكن ــ وفى نسخة « يمكن » ــ أن يكون كل [ج] [ب] أى الإمكان الأعم .

وهذا الإمكان لا يلزم سالبه موجبه ، ولا موجبه سالبه ، فاحفظ ذلك ، ولا تسه ــ وفى نسخة بدون كلمة « تسه » ــ فيه سهو الأولين .

وقولنا : ممكن ــ وفى نسخة « يمكن » ــ أن يكون كل [ج] [ب] بالإمكان الأعم يقابله على سبيل النقيض : ليس بممكن أن يكون كل [ج] [ب] .

والإمكان العام يتناول إحدى الضرورتين مع الإمكان الخاص .

فالضرورية والممكنة العامة المختلفتان ، متناقضتان . هذه نقيضة لتلك . وتلك نقيضة لهذه .

والممكنة الخاصة يناقضها ما يتردد بين الضرورتين . والحال فى جمعهما فى قضية واحدة ، كالحال فى الدوام الذى مر ذكره .

والشيخ ذكر هذه الأحكام ، فى المحصورات بالتفصيل ، وألفاظه ظاهرة اهـ .

وفى نسخة بزيادة ما يلى :

[إلا أن فى قوله فى آخر الفصل : وقولنا ممكن أن لايكون بعض (ج) (ب) يناقضه ليس بممكن أن لايكون بعض (ج) (ب) .

ويلزمه بالضرورة : ليس بعض [ج] [ب] .

وتم أنت من نفسك سائر الأقسام على القياس المذكور – وفى نسخة بدون كلمة « المذكور » – الذى استفدته .

وقولنا : ممكن أن يكون كل [ج] [ب] بالإمكان الخاص ، يقابله : ليس بممكن أن يكون كل [ج] [ب] ولا يلزم هذا – وفى نسخة « ولا يلزمه » – أنه ممتنع أن يكون ذلك أكثر من لزوم أنه واجب – وفى نسخة « وجب » – بل لا يلزمه من باب الضرورة شىء .

فاحفظ هذا .

وقولنا : ممكن أن لا يكون شىء من [ج] [ب] بهذا الإمكان ، يقابله : ليس بممكن أن لا يكون شىء من [ج] [ب] .

وكأن – وفى نسخة « فكأنّ » – هذا القائل يقول : بل واجب أن يكون شىء من [ج] [ب] ، أو ممتنع .

وكأنه – وفى نسخة « فكأنه » – يقول: بالضرورة بعض [ج] [ب] أو بالضر رة ليس بعض [ج] [ب] .

وليس يجمع هذين أمر – وفى نسخة « الأمرين » – جامع بممكن – وفى نسخة « بمكنى » – فى الحال أن أعبر عنه عبارة – وفى نسخة « بعبارة » – إيجابية ، حتى يكون نقيض السالبة الممكنة موجبة .

ثم ما الذى يحوج إلى ذلك ، ومن المعلوم أن قولنا : ممكن – وفى نسخة « بمكن » – أن لا يكون فى الحقيقة إ يجاب .

أى بالضرورة يكون كل (ج)(ب) أو بالضروة يكون لاشىء من (ج)(ب)] .

موضوع نظر . فإن الواجب أن يزاد فيه أو بالضرورة : بعض (ج)(ب) وباقية ليس(ب) . . . .

أو يقال بالإجمال : [بالضرورة كل (ج) هو إما (ب) وإما ليس (ب) ليدخل فيه الأقسام الثلاثة كما مر فى باب الدوام]

هذا ، وأما قولنا : ممكن ـ وفى نسخة « يمكن » ـ أن يكون بعض [ج] [ب] بهذا الإمكان ، يناقضه ـ وفى نسخة « مناقضاً » ـ قولنا : ليس يمكن أن يكون شيء من [ج] [ب] .

أى بل ـ وفى نسخة بدون كلمة « بل » ـ إما ضرورى أن يكون أو ضرورى أن لا يكون .

وقولنا : ممكن أن لا يكون بعض [ج] [ب] يناقضه قولنا : ليس بممكن أن لا يكون بعض [ج] [ب] ـ وفى نسخة بدون عبارة « يناقضه قولنا : ليس بممكن ، أن لا يكون بعض [ج] [ب] » ـ

أى بالضرورة يكون كل [ج] [ب] أو بالضرورة يكون لا شيء من [ج] [ب] .

فهكذا ـ وفى نسخة « هكذ » ـ يجب أن تفهم حال التناقض فى ذوات الجهة ، وتخلى [1] عما يقولون*

---

(١) أى « وأن تتخلى » عطفا على « أن تفهم » بحذف إحدى التاءين من « تتخلى » المحقق .

الفصل الثالث

إشارة
إلى عكس المطلقات

(١) العكس هو أن يجعل المحمول من القضية موضوعاً ، والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية ، وبقاء الصدق والكذب – وفى نسخة بدون عبارة « والكذب » – بحاله .

---

(١) هذا رسم العكس المستوى الخاص بالحمليات .

وإن جعل بدل « المحمول » « محكوماً عليه » صار رسما للعكس المستوى مطلقاً واشتباه المحمول بجزئه فى المثال المشهور ، وهو – وفى نسخة « هو » – قولنا : لا شىء من الحائط فى الوتد ، الذى لاينعكس إلى قولنا : لا شىء من الوتد فى الحائط ، وما يجرى مجراه مما لا يقع ممن له فطانة .

والقيد الذى زاد فيه الفاضل الشارح لأجله وهو قوله : (أن يجعل المحمول بكليته موضوعاً ، والموضوع بكليته محمولا) لاحاجة إليه ؛ فإن بعض المحمول لايكون محمولا ، وبعض الموضوع لايكون موضوعاً .

واشتراط حفظ الكيفية ، واجب فى العكس اصطلاحاً .

ويجب اشتراط بقاء الصدق أيضاً ، وإلا لما كان العكس لازماً لأصل القضية .

وليس المراد منه أن الأصل ينبغى أن يكون صادقاً ، والعكس تابعاً له فيه . بل المراد أن الأصل ينبغى أن يكون بحيث لو صدق لصدق العكس ، أى يكون وضع الأصل مستلزماً لوضع العكس .

وأما اشتراط الكذب فيه فمستدرك ؛ لأن استلزام صدق الملزوم لصدق لازمه ، لايقتضى استلزام كذب الملزوم لكذب لازمه ، فإن استثناء نقيض المقدم لاينتج .

ومن المواد الكاذبة ما تصدق عكوسها ، كقولنا : كل حيوان إنسان ؛ فإنه كاذب . وعكسه وهو أن بعض الناس حيوان ، صادق .

(٢) وقدجرت العادة أن ـ وفى نسخة « بأن » ـ يبدأ بعكس الـ
المطلقة الكلية ، ويبين أنها منعكسة مثل نفسها .

والحق أنه ـ وفى نسخة « أنها » ـ ليس لها عكس إلا بشىء
الحيل التى قيلت ؛ فإنه يمكن أن يسلب الضحاك سلباً بالفعل عن
أحد ـ وفى نسخة « واحد » ـ من الناس .

ولا يجب أن يسلب الإنسان عن شىء من الضحاكين ـ
نسخة « الضاحكين » ـ فربما كان شىء من الأشياء يسلب بالإ
عن شىء ، لا يكون موجوداً إلا فيه ، ولا يمكن سلب ذلك الـ
عنه .

فزيادة (أو الكذب) فى الكتاب ، سهو لعله وقع من ناسخيه ؛ فإن أكثر ا
خالية عنها .

وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب أيضاً خالياً عنها ، وكثير من المتأخرين لم
لهذا ، وذكروا قيد الكذب فى مصنفاتهم .

(٢) أقول : يريد أن السالبة الكلية المطلقة عامة كانت أو خاصة ، لا تنع
إلا إذا كانت بحسب الحيلتين المذكورتين .

وبيّن ذلك بأن الشىء الذى له خاصة مفارقة قد ينسلب ـ وفى نسخة « يسلب
عنها بالإطلاق ، ويمتنع سلبه عنها .

فإذن الانعكاس لايطرد فى جميع المواد .

هذا هو المراد من قولنا : لاتنعكس .

وذكر الفاضل الشارح : أن بعض الأعراض العامة أيضاً كذلك لموضوعاتها كالـ
للإنسان ، فلا فائدة للتخصيص بالخاصة .

أقول : ولعل الشيخ إنما خص البيان بالخاصة لكونها ناصحة ؛ فإن إيجاب الموض
على الخاصة ، التى ، هى القابل للعكس المطلوب إنما يكون كلياً ، وعلى العرض جز
والامتناع عن الجمع على الصدق فى المتضادين أوضح منه فى المتناقضين .

قوله :

(٣) والحجة التى يحتجون بها لا تلزم إلا أن تؤخذ المطلقة على أحد الوجهين الآخرين .

وأما أن — وفى نسخة بدون كلمة « أن » — تلك الحجة كيف هى ؟ فهى أنا إذا قلنا : ليس ولا شىء من [ج] [ب] فيلزم أن يصدق : ليس ولا شىء من [ب] [ج] المطلقة ، وإلا صدق — وفى نسخة « لصدق » — نقيضها ، وهو أن البعض [ب] [ج] المطلقة .

فلنفرض ذلك البعض شيئاً معيناً ، وليكن [د]فيكون [د] نفسها — وفى نسخة « بعينها » — [ج] و [ب] معاً .

---

(٣) أقول : هذه الحجة قد أو ردت فى التعليم الأول .

واعترض بعض المنطقيين عليها :

أولا : بأنها مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزئية ، وهو إنما يتبين فى موضعه بانعكاس السالبة الكلية . وذلك دور .

وثانياً : بأنها بينت بالخلف الذى يبين بعد هذا عند ذكر القياسات الشرطية .

ثم أورد حجة أخرى بدلها ، على ما سيأتى ذكرها ، وأجاب به مَنْ بعده ، بأن هذه الحجة ليست مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزئية ، بل إنما تثبت بالافتراض ، كما ذكره الشيخ .

ولو كان بيانها بانعكاس الموجبة الجزئية ، وكان ذلك البيان فى موضعه ، بالافتراض ، لا بالبناء على انعكاس السالبة الكلية ، لما كان دوراً ، بل كان سوء ترتيب من غير ضرورة .

والخلف ، وإن كان موضع ذكره فى القياسات الشرطية ، فهو قياس بيّن بنفسه — وفى نسخة « نفسه» — إنما يذكره تجريده عن المادة فى ذلك الموضع ؛ لكونه أحد تلك الأنواع ، لا لأنها محتاجة إلى بيان أورد هناك .

وقيل ، على الافتراض : إنه مبنى على قياس من الشكل الثالث ، هكذا :

(ى) هو (ج)

و(ى) هو (ب)

فيكون شيء مما هو [ج] [ب] وذلك الشيء هو [د] ـ وفى نسخة بدون عبارة « هو » « د » ـ وإنه ـ وفى نسخة بدون عبارة « وإنه » ـ المفروض . لا أن العكس الجزئى الموجب قد ـ وفى نسخة بدون كلمة « قد » ـ أوجبه ؛ فإنا لم نعلم بعد انعكاس الجزئى الموجب ، وقد كنا قلنا ـ وفى نسخة بدون عبارة « قلنا » ـ لا شيء مما هو ـ وفى نسخة بتكرار كلمة « هو » ـ [ج] [ب] .

هذا محال .

(٤) وأما الجواب عنها فهو أن هذا ليس بمحال إذا أخذ السلب

فبعض (ج) هو (ب) .

والحق أنه ليس كذلك ؛ لأن الحدود ليست بمتباينة ، ولا بعضها محمولا على بعض . فالصورة ليست بقياس ، فضلا عن أن يكون من الشكل الثالث .

بل معناه : أن الشيء الذى يوصف بـ (ب) بعينه فى ذهننا ونسميه (ى) فهو الذى حمل عليه (ج) فلزم منه أن يكون الشيء الذى يحمل عليه (ج) يوصف بـ (ب) .

فيكون بعض ما هو (ج) (ب) .

فليس هذا إلا تصرف ما فى موضوع ومحمول بالغرض والتسمية ـ وفى نسخة بتكرار « والتسمية» ـ

والقياس يستدعى حداً مغايراً لهما .

وتسمية الشيء لاتصيره شيئين .

فهذا حال هذه الحجة .

فالشيخ بين أنها لا تنجح فى بيان انعكاس المطلقات المذكورة ، بل تنجح فى بيان انعكاس المطلقات بحسب إحدى الحيلتين .

قوله :

(٤) أقول : يشير إلى عدم إنجاحها ههنا ؛ بأن الخلف يلزم لو كان بعض (ج)(ب) يناقض لا شيء من (ج) (ب) المطلقتين ، لكنهما ربما يجتمعان على الصدق .

مطلقاً ـ وفى نسخة « المطلق » ـ لا بحسب عادة ـ وفى نسخة بدون كلمة « عادة » ـ العبارة ـ وفى نسخة بزيادة « عنه » ـ فقط ، فقد علمت أنهما فى المطلقة يصدقان ، كما قد يصدق سلب الضحاك بالفعل ، السلب المطلق ، عن ـ وفى نسخة « على » ـ كل واحد واحد من الناس ، وإيجابه على بعضهم .

فما قيل له : إنه محال فى تلك الحجة ، ليس بمحال ، بل ممكن .

ويمثل بالإنسان والضحاك حين يقال : كل إنسان ليس بضحاك مطلقاً ، ويدعى أنها تنعكس إلى قولنا : كل ضحاك ليس بإنسان ، وإلا فبعض ما هو ضحاك هو إنسان .

وبالافتراض : بعض الإنسان ضحاك .

فالمحال إنما يلزم لو كان هذا ممتنع الجمع على الصدق ، مع قولنا : كل إنسان ليس بضحاك ، لكنهما يصدقان معاً . فالمحال غير لازم .

وقد ألف الحكيم الفاضل « أبو نصر الفارابى » : « قياساً من قوله : بعض (ب)(ج) نقيض العكس المطلوب .

ومن قوله : لا شىء من (ج) (ب) الأصل الذى يريد عكسه .

فأنتج بعض (ب) ليس (ب) هذا خلف .

واستحسنه الشيخ :

وأقول : إنه لا يفيد المطلوب إلا إذا كانت النتيجة بعض (ب) ليس (ب) عند ما تكون (ب) حتى تكون كاذبة مشتملة على الخلف .

وإلا فربما تكون صادقة ، وذلك لأن الموصوف بـ(ب) قد يمكن أن يخلو عنه ، وحينئذ يكون مسلوباً عنه بالإطلاق .

فإنا نقول : كل نائم مستيقظ مطلقاً . ولا نقول : شىء من المستيقظ بنائم ما دام مستيقظاً .

وهذان ينتجان لاشىء من النائم بنائم ، وهو حق .

وهذا التأليف يفيد فى هذا الموضع ، بعد أن يعلم أن الصغرى المطلقة الوصفية ، مع

(٥) وأما على الوجهين الآخرين من الإطلاق ؛ فإن السالبة الكلية ـ وفى نسخة بدون « الكلية » ـ تنعكس على نفسها بهذه الحجة بعينها .

أما على الوجه الأول منهما فتقريره أن نقول : قولنا : لا شيء من [ج] [ب] ما دام [ج]، ولكن عرفياً عامًّا، ينعكس إلى قولنا : لا شيء من [ب] [ج] ما دام [ب] وإلا فبعض [ب] [ج] .

وبالافتراض بعض [ج] [ب] .

وقد كان لا شيء من [ج] [ب] ما دام [ج]

ـ وفى بعض النسخ بدون الفقرة من اول « أما على الوجه الأول » إلى قوله « وقد كان لا شيء من [ج] [ب] ما دام [ج] » ـ

الكبرى العرفية السالبة ، ينتج وصفية فى الشكل الأول .

قوله :

(٥) أقول : إن التحقيق يقتضى أن يكون نقيض لا شيء من (ب) (ج) ما دام (ب) هو بعض (ب)(ج) بالإطلاق العام الوصفى كما ذكرنا، وإنما يكون عكسه وهو بعض (ج) (ب) نقيضاً لقولنا : لا شيء من (ج) (ب) ما دام (ج) إذا كان ذلك العكس أيضاً مطلقة عامة وصفية ؛ لأنه إن كانت مطلقة بحسب الذات ، أمكن اجتماعها مع : لا شيء من (ج)(ب) ما دام (ج) ، على الصدق ، كما مر .

فهذه الحجة مبنية على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة الوصفية كنفسها

والافتراض لايفيد إلا الانعكاس المطلق لها . أما كون العكس أيضاً وصفية ، فمحتاج إلى بيان .

ثم نبينه بأن نقول : إنا إذا قلنا : بعض (ج)(ب) بالإطلاق الوصفى ، كان معناه أن شيئاً مما يوصف بـ(ج) فهو فى بعض أوقات اتصافه بـ(ج) يوصف بـ(ب) .

ويلزم منه أن ذلك الشيء فى ذلك الوقت يكون موصوفاً بـ(ب) و بـ(ج) .

فإذن بعض ما يوصف بـ(ب) موصوف بـ(ج) فى بعض أوقات اتصافه بـ (ب) وحينئذ تتم الحجة

وأما إذا كان العرفى وجوديًّا ؛ فإنه ينعكس أيضاً ، وقد اختلف فى جهة عكسه

. . . . . .

فقول الشيخ يوهم أنه يقول بأنه ينعكس عرفيًّا عامًّا ؛ لأنه قال فى « الشفاء» : (يجوز أن يكون كالأصل) .

وهذا يدل على أنه يكون أيضاً بخلاف الأصل ، أعنى يكون ضرورياً وعلى هذا التقدير فالبيان بطريق الخلف هو الذى مر من غير تفاوت .

وقال « القاضى الساوى» صاحب« البصائر » : (إنه يجب أن يكون كالأصل ؛ لأنه لو كان دائماً أوضروريًّا ، لكان عكس العكس الذى هو الأصل أيضاً دائماً أو ضروريًّا ؛ وذلك لانعكاسهما على أنفسهما هذا خلف) .

وقال من تأخر عنه زماناً : إنا نقول (لاشىء من الكاتب بساكن ، لادائماً ، بل ما دام كاتباً ، ولا نقول ؛ فى عكسه : لاشىء من الساكن بكاتب لادائماً ؛ لأن بعض ما هو ساكن يدوم سكونه ، كالأرض ؛ ولأجل — وفى نسخة «فإلى» — ذلك كان العكس عرفيًّا عامًّا ، محتملا للضرورة أو الدوام .

وقال آخر بعده : هذا العرفى يجب أن يكون البعض منه عرفيًّا خاصًّا ؛ لئلا يلزم ما أورده صاحب البصائر .

وأقول : فى تقديره : إن هذا العكس لايحفظ الكمية والجهة معاً ، بل يحفظ إحداهما وحدها :

إما الكمية ؛ وحينئذ تصير فى الجهة عامة .

وإما الجهة : وحينئذ تصير فى الكمية جزئية .

أما الانعكاس فلأن الأصل يقتضى امتناع اجتماع وصفى (ج) و (ب) ويلزم على ذلك أن الموصوف بـ (ب) حال اتصافه به لا يكون موصوفاً بـ(ج) .

وأما انحفاظ الجهة فى البعض ؛ فلأن الأصل يقتضى أن تكون ذات[ج] قد تخلو عن الاتصاف به ، وإلا لكان عدم اتصافها بـ(ب) أيضاً دائماً ، وكان لا دائماً ، هذا خلف .

وإنها قد تتصف بـ (ب) فى بعض أوقات خلوها عن (ج) وإلا لكان [ب]دائم السلب عنها ، وكان لا دائماً . هذا خلف .

فتلك الذات عند اتصافها بـ (ب) يمتنع أن توصف بـ (ج) لادائماً، ولكن مادامت

. . . . . .

موصوفة بـ (ب) ، وهو المطلوب .

وأما احتمال العموم ؛ فلأن (ب) لما أمكن أن يكون محمولا فى الإيجاب على الذات الموصوفة بـ (ج) احتمل أن لا يكون أعم منها ، فيكون شيء ما آخر يوصف بـ (ب) ولا يحمل عليه — وفى نسخة « على » — تلك الذات أصلا .

ولا محالة تكون تلك الذات ضرورية السلب عن ذلك الشيء .

فلأجل ذلك لايصح أن يسلب (ج) على كل ما يوصف بـ (ب) بالوجود ، بل عن بعضه ، وأما عن كله ، فيما يشمل الوجود والضرورة ، وهو العرفى العام .

واعلم أن العرفى العام يصدق مع احتمالات كثيرة ككون الجهة ضرورية فى الكل ، ودائمة فى الكل أو وجودية عرفية فى الكل .

أو ضرورية فى البعض ودائمة فى البعض .

أو ضرورية فى البعض ووجودية فى البعض .

أو دائمة فى البعض ووجودية فى البعض .

أو ضرورية ودائمة ووجودية معاً فى الأبعاض .

وهذا العرفى العام يصدق مع أربعة احتمالات منها ، هى :

أن تكون وجودية فى الكل ، أو فى البعض ، ولاتصدق مع باقيها .

وأما على الوجه الثانى من الوجهين الآخرين ، فتقريره أن نقول :

قولنا : لاشيء من (جيمات) الزمان الفلانى بـ(ب) فى ذلك الزمان ، ينعكس إلى قولنا : لا شيء من (ب) بـ (ج) فى ذلك الزمان ، لا أن يشرط فى (ب) أن يكون موجوداً فى ذلك الزمان .

فإنه ربما لايكون بشيء مما يوصف به وجود (ج) كما ذكرنا وتمثلنا فيه بمالك ألف وقر ذهب . بل ندعى صدق حكم العكس فى ذلك الزمان ، ونبينه بأنه لو لم يكن ذلك حقًّا لكان بعض (ب) (ج) فى ذلك الزمان .

فبالافتراض يكون بعض (ج) (ب) فى ذلك الزمان ، وقد كان لا شيء من جيمات ذلك الزمان بـ (ب) . هذا خلف .

(٦) وأما ــ وفى نسخة « فأما » ــ الحجة المحدثة التى لهم من ــ وفى نسخة « على » ــ طريق المباينة التى أُحدثت بعد ــ وفى نسخة « من بعد » ــ المعلم الأول ، فلا نحتاج إلى أن نذكرها ؛ فإنها وإن أعجب بها ــ وفى نسخة « أعجبها » ــ عالم ، مزورة ، وقد بينا حالها فى كتاب « الشفاء » .

والكلام على تناقض المطلقات بهذا الوجه ، قد مر ، فلا وجه لإعادته .

قوله :

(٦) أقول : الحجة المحدثة التى أشرنا إليها أنها أحدثت بعد الاعتراض على الحجة الأولى ، وقد استحسنها الحكيم الفاضل « أبو نصر » وهى أنهم قالوا :

(ج) مباين لـ (ب)

ومباين المباين مباين .

فـ (ب) أيضاً مباين لـ (ج) .

فلا شىء من (ب) (ج) .

واستدرك الفاضل الشارح : على هذه الألفاظ ، بأن قال : قد يكون مباين المباين هو الشىء نفسه ، فلا يجب أن يكون مبايناً ؛ وذلك لأنه إذا جعل المباين لـ (ب) هو (ج) فالمباين له قد يكون (ب) وقد يكون غيره .

وقد كان فى قولهم مباين المباين ، المضاف بفتح الياء على أنه اسم المفعول ، والمضاف إليه بكسر الياء على أنه اسم الفاعل .

والفاضل الشارح ظنهما بالكسر سهواً ، فاعترض عليهم بما ذكره .

ووجه ازورار هذه الحجة ، ما ذكره الشيخ فى « الشفاء » وهو أن المباينة تقع بالاشتراك على معان مختلفة .

كالتى بالإمكان .

والتى بالحد .

والتى بالسلب .

والمراد منها ههنا التى بالسلب .

(٧) وأما الكلية الموجبة فإنها

لا يجب أن تنعكس كلية ، فربما كان المحمول أعم من الموضوع

ولا يجب أيضاً أن تنعكس مطلقة صرفة ، بلا ضرورة ؛ فإنه ربما كان المحمول — وفى نسخة بدون عبارة « أعم من الموضوع ، ولا يجب أيضاً أن تنعكس مطلقة صرفة ، بلا ضرورة ؛ فإنه ربما كان المحمول » — غير ضرورى للموضوع . والموضوع ضروريًّا — وفى نسخة « ضرورى » — للمحمول .

مثل التنفس لذى الرئة من الحيوان ؛ فإنه وجودى ليس بدائم اللزوم ، ولكنه — وفى نسخة « ولكن » — ضرورى له الحيوان ذو الرئة ؛ فإن كل متنفس فإنه بالضرورة حيوان ذورئة .

بل إنما — وفى نسخة « ربما » — تنعكس المطلقة — وفى نسخة « بالمطلقة » — مطلقة عامة ، تحتمل الضرورة — وفى نسخة « الضرورية » — لكن الكلية الموجبة يصح عكسها جزئيًّا موجباً لا محالة ؛ فإنه إذا كان كل [ج] [ب] كان لنا أن نجد شيئاً معيناً هو [ج] [ب] فيكون ذلك [الجيم] [ب] وذلك [الباء] [ج]

وكذلك الجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها .

فيرجع قولهم :

(ج) مباين لـ (ب) إلى أنه قد يسلب عنه (ب) .

وقولهم : مباين المباين مباين ، إلى أن ما سلب عنه شىء ، فيجب أن يكون مسلوباً على ذلك الشىء .

وهذا هو المطلوب نفسه مأخوذاً فى بيانه .

قوله :

(٧) أقول : الموجبة الكلية من المطلقات لا تنعكس كليًّا ؛ لاحتمال أن يكون المحمول أعم من الموضوع .

(٨) وإن – وفى نسخة « فإن » – كان الكلى والجزئى الموجبان من المطلقات التى لها من جنسها نقيض ، برهن على أنها تنعكس جزئية من طريق أنه إن – وفى نسخة بدون كلمة « إن » – لم يكن حقا أن بعض [ب] [ج]فلا شىء من [ب] [ج]– وفى نسخة بزيادة « فلا شىء من [ج] [ب] » –

ولا مطلقة خالية عن الضرورة ؛ لاحتمال أن يكون الموضوع ضروريًّا للمحمول ، سواء كان المحمول ضرورياً له ، أو غير ضرورى

بل تنعكس جزئية ؛ للافتراض .

ومطلقة عامة ، لأن موضوع الموجبة إنما يكون ثابتاً على الوجه المذكور .

والإيجاب المطلق يقتضى ثبوت المحمول لذات الموضوع بالفعل .

فى العكس تصير تلك الذات موضوعة مع المحمول ، وتصير جهة الأصل جهة لمحموله الذى صار موضوعاً فى العكس بالنسبة إلى تلك الذات والجهة التى كانت لوصف الموضوع بالنسبة إليها فى الأصل جهة العكس .

وكلتاهما مطلقتان ، فجهة العكس أيضاً مطلقة .

وما ذهب إليه الفاضل الشارح من كون جهة العكس ممكنة ، بناء على أنها كذلك فى الضرورى ، فليس بشىء ، وسيجىء بيانه .

قوله :

(٨) قيل : هذا القيد لا فائدة فيه .

قال « صاحب البصائر » : (وذلك لأن الحجة عامة غير متخصصة بالمطلقات التى لها من جنسها نقيض ؛ وذلك لأن جميع المطلقات الموجبة ، تنعكس إلى المطلقة العامة الجزئية الموجبة ؛ وإلا لصدق نقيضها ، وهو السالبة الدائمة الكلية ، وتنعكس كنفسها إلى ما يضاد الأصل) .

وقيل : فائدة هذا التخصيص : هى أن انعكاس السالبة الدائمة يبين بانعكاس الموجبة الجزئية المطلقة ، ، فيلزم الدور .

. . . . . .

وأجيب عنه : بأنه يمكن أن يبين انعكاس الموجبة الجزئية بالافتراض، حتى لا يكون دوراً .

وأقول : الوجه فى فائدة هذا القيد أن الشيخ لم يبين انعكاس المطلقات بانعكاس السالبة الدائمة الذى لم يبين بعد ، احترازاً :

إما عن الدور .

أو من سوء الترتيب .

لكن لما كان نقيض العكس الذى يدعى صحته ، سالبة دائمة كلية .

وكان عنده أنها تطابق السالبة العرفية ، على ما ذهب إليه فى باب التناقض .

وقد بين أن السالبة العرفية تنعكس كنفسها .

فإذن كان عكسها ضدّاً ونقيضاً للأصل، بحسب ما ذهب إليه ، ولم يكن الكلام مبنيّاً على ما بعده..

واعلم أن الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس على التعيين ؛ لأنه مبنى على نقيض المطلوب المعين ، فكيف يفيد تعيين المطلوب ؟

بل يفيد العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه ، وإن كان أعم منه .

واعتبر هذا الخلف ؛ فإنه يطرد مع دعوى الإمكان العام للعكس اضطراده مع الإطلاق .

أقول : المطلقات العرفية تنعكس مطلقة عامة وصفية ، لما مر .

والعرفية الوجودية تنعكس وجودية كنفسها ؛ ذلك لأنا إذا قلنا : كل (ج) (ب) لا دائماً ما دام (ج) حكمنا بأن كل ما يوصف بـ(ج) فإنه يوصف بـ (ب) لادائماً .

وذلك لأن دوام الاتصاف بـ(ج) المستلزم لـ (ب) يقتضى دوام الاتصاف بـ (ب) هذا خلف .

فإذن بعض (ب) الذى هو (ج) إنما يوصف بـ (ج) لادائماً ، بل فى بعض أوقات اتصافه بـ (ب) .

فالعكس مطلق بحسب الوصف ، وجودى بحسب الذات .

(٩) وأما – وفى نسخة « فأما » – الجزئية السالبة فلاعكس لها فإنه يمكن أن لا يكون كل – وفى نسخة بدون كلمة « كل » – [ج] [ب] ثم يكون – وفى نسخة بدون « يكون » – كل [ب] [ج] فليس ليس – وفى نسخة « ليس ليس » وفى أخرى بدون تكرار ليس » – كل – وفى نسخة بدون كلمة « كل » – [ب] [ج] .

مثل أن الحق هو أنه ليس بعض الناس بضحاك بالفعل ، وليس بممكن – وفى نسخة « يمكن » – أن لا يكون شيء مما هو ضحاك بالفعل إنساناً .

وهذه فائدة لايعطى أمثالها الخلف ابتداء ، بل إنما تعطيها اللمية ؛ ولذلك لم يتنبه لها المعتمدون على الخلف .

وأما بعد التنبيه فقد يمكن أن يبين بالخلف .

قوله :

(٩) يريد أن السالبة الجزئية غير المطلقة الضرورية ربما تكون صادقة، وعكسها إنما يصدق موجبة كلية ضرورية لاسالبة جزئية .

ويمثل بصدق قولنا : ليس بعض الناس ضاحكاً ، مع صدق قولنا : كل ضاحك بالضرورة إنسان ، وامتناع أن يصدق معه نقيضه الذى هو السالبة الجزئية؛ فإذن هى غير منعكسة .

وقد ذكر أثير الدين المفضل الأبهرى ، وغيره ، أن السالبة الجزئية إذا كانت عرفية وجودية فإنها تنعكس كنفسها ؛ وذلك إذا قلنا : ليس بعض (ج) (ب) ما دام (ج) لادائماً ، حكمنا باتصاف شيء ما بصفتى (ج) و (ب) المتعاندين فى وقتين مختلفين . فإذن بعض ما يوصف بـ (ب) يسلب عنه (ج) ما دام موصوفاً بـ (ب) لا دائماً .

الفصل الرابع
إشارة
إلى عكس الضروريات

(١) فأما – وفى نسخة « وأما » – السالبة الكلية الضرورية فإنها تنعكس مثل نفسها .

فإنه إذا كان بالضرورة [ب] مسلوبة – وفى نسخة « مسلوب » – عن كل [ج] .

ثم أمكن أن يوجد بعض [ب] [ج] .

وفرض ذلك انعكس – وفى نسخة « العكس العكس » – ذلك .

وكان بعض [ج] [ب] على مقتضى الإطلاق الذى يعم الضرورى وغيره .

وهذا لا يصدق ألبتة مع السلب – وفى نسخة « سلب » – الضرورى الكلى – وفى نسخة بدون كلمة « الكلى » – بل صدقة معه محال ، فما أدى إليه محال . ولك – وفى نسخة « وذلك » – أن تبين ذلك بالافتراض –

---

(١) أراد البيان بالخلف فأخذ نقيض المطلوب ، وكان موجبة جزئية ممكنة عامة وهو معنى قوله (ثم أمكن أن يوجد بعض (ب)(ج) وكان انعكاسها مما لم يتبين بعد) فلم يبين الكلام عليها ، بل فرضها مطلقة وهو معنى قوله : [وفرض ذلك] وإنما كان له ذلك ؛ لأن هذا الممكن هو ما لا يلزم عن فرض وجوده محال .

ثم عكس المطلقة على ما بينها من قبل ، فانعكست مطلقة عامة ، تناقض الأصل بحسب الكيفية والكمية . ويضادها بحسب الجهة .

بل يلزمها من الممكنات العامة ما يناقض الأصل مطلقاً ، فلزم الخلف ، وهو معنى قوله : (بل صدقه معه محال) .

– وفى نسخة «بالإفراض» – فتجعل ذلك البعض[د] – وفى نسخة بدون كلمة (د) – فتجد بعض ما هو [ج] قد صار [ب] – وفى نسخة بزيادة « وقد وضعت لا شيء من [ج] [ب] هذا محال » –

(٢) والكلية – وفى نسخة « وكليته » – الموجبة الضرورية تنعكس – وفى نسخة بزيادة «على نفسها » –جزئية موجبة بما – وفى نسخة « لما » بين – وفى نسخة « تبين » – من حكم المطلق العام – وفى نسخة « المطلقة العامة » – لكن لا يجب أن تنعكس ضرورية ؛ فإنه يمكن أن يكون عكس الضرورى ممكناً .

ثم رجع إلى المطلوب وقال : (فلم يكن ما فرضناه ممكناً ، ممكناً) . لأنه أدى إلى محال ، والمؤدى إلى المحال محال ، وهو المراد من قوله : [فما أدى إليه محال] .

وقد تم كلامه .

ثم إنه ذكر أن بيان انعكاس الموجبة الجزئية إنما يتأتى بالافتراض ؛ لئلا يذهب الوهم إلى تخيل دور .

قوله :

(٢) الحق أنها تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة ، بمثل ما مر فى المطلقات .

وبعض المنطقيين ذهبوا إلى أنها تنعكس كنفسها ضرورية .

والشيخ أراد أن يرد عليهم ، فأشار :

أولا : إلى أنها تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة ، بمثل ما مر فى المطلقات – وفى بعض النسخ بزيادة بل وصفية ؛ لوجوب كون المحمول لازماً لذات الموضوع ، وهو أخص من المطلقة العامة .

وبعض المنطقيين ذهبوا إلى أنها تنعكس كنفسها ضرورية .

والشيخ أراد أن يرد عليه فأشار .

أولا : إلى أنها تنعكس جزئية موجبة بمثل ما مر فى المطلقات

ثم اشتغل فى الرد فقال: (ولا يجب أن تنعكس ضرورية) وبينه بمثال الإنسان

فإنه ممكن ــ وفى نسخة « يمكن » ــ أن يكون [ج] كالضحاك ضروريا ــ وفى نسخة « ضرورى » ــ له [ب] كالإنسان . و [ب] كالإنسان غير ضرورى له [ج] كالضحاك .

ومن قال غير هذا ، وأنشأ يحتال ــ وفى نسخة « يختار » ــ فيه فلا تصدقه .

فعكسها إذن الإمكان الأعم ــ وفى نسخة « العام » ــ

والموجبة الجزئية ــ وفى نسخة بدون كلمة « الجزئية » ــ الضرورية أيضاً تنعكس جزئية على ذلك القياس .

والضاحك ، ثم قال : (ومن قال غير هذا وأنشأ يحتال فيه فلا تصدقه) أى يحتال لبيان أن العكس ضرورى .

وهو أنهم يقولون : ذلك العكس . إما أن يكون ضروريًّا كالأصل .

أولا يكون .

فإن كان ، فهو المطلوب .

وإلا فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير ضرورى ؛ لأن الضرورى لما انعكس إلى غير الضرورى ، فغير الضرورى أولى بأن ينعكس إليه .

وغير الضرورى يُضاد الأصل . وذلك خلف.

وهذا غير صحيح ؛ لأنه مبنى على أن عكس غير الضرورى ، غير ضرورى ، وهو ليس ببين ، بل الضرورى وغير الضرورى ينعكسان إلى كل واحد منهما .

ثم رجع الشيخ إلى إنتاج المطلوب الذى هو إبطال مذهبهم فقال : (فعكسها إذن الإمكان الأعم) أى الشامل للضرورة واللاضرورة .

وإنما قال ذلك ؛ لأن المطلوب لما كان هو الرد على من زعم أنه ضرورى ، وكان البرهان عليه أنه يمكن أن يكون أيضاً غير ضرورى فى بعض المواد ، فالواجب أن يورد فى النتيجة ما يشملهما معاً ؛ لا ما يثبت ببرهان آخر .

إذ لو كان قال : إنه الإطلاق العام ــ وفى نسخة « الأعم » ــ لكانت النتيجة غير ما اقتضاه ببرهانه .

(٣) والسالبة الجزئية ـ وفى نسخة بزيادة « الضرورية » ـ لا تنعكس لما علمت .

ومثاله : بالضرورة ليس كل حيوان إنساناً . ثم كل إنسان حيوان ، ليس ليس ـ وفى نسخة بدون تكرار « ليس » ـ كل إنسان حيواناً ـ وفى نسخة « حيوان » وفى أخرى « حيواناً إنسان » ـ

وليس قوله (إنه الإمكان الأعم) بمناف لكونه أخص منه فى نفس الأمر على ما صرح به فى سائر كتبه .

وما تمسك به الفاضل الشارح : فى احتمال أن يكون العكس ممكناً ، وهو قوله : إن العكس قد يكون ممكناً ، لايدخل فى الوجود ، كما لو فرض أن الإنسان لا يصير كاتباً فى مدة وجوده .

فضعيف ؛ وذلك لأنه ينافى الأصل ؛ فإن الأصل يقتضى ثبوت الكاتب الذى أثبت له الإنسانية بالضرورة ؛ فإن الكاتب ما لم يكن كاتباً لايكون إنساناً .

ولما ثبت ، وثبت أنه إنسان ، ثبت أنه حاصل أيضاً لما هو الإنسان .

قوله :

(٣) وذلك ظاهر .

الفصل الخامس

إشارة
إلى عكس الممكنات

(١) وأما القضايا الممكنة فليس – وفى نسخة « فلا » – يجب لها عكس فى السلب ؛ فإنه ليس إذا لم يمتنع بل أمكن أن يكون لا – وفى نسخة « أن لا يكون » – شىء من الناس يكتب ، يجب أن يمكن ولا يمتنع أن لا يكون أحد ممن يكتب ، إنساناً . أو بعض من – وفى نسخة « ممن » – يكتب إنساناً .

وكذلك هذا المثال يبين الحال فى الممكن الخاص والأخص – وفى نسخة « أو الأخص » – فإن الشىء قد يجوز أن ينفى عن شىء ، وذلك للشىء لا يجوز أن ينفى عنه شىء – وفى نسخة بدون كلمة « شىء » – لأنه موضوعه الخاص الذى لا يعرض إلا له .

---

(١) يريد به قول بعض الفضلاء فى بيان أن الممكن الخاص ينعكس كنفسه ، وهو أنا إذا قلنا : كل حيوان يمكن أن يكون نائماً من جهة ما هو نائم ، فبعض ما هو نائم ، فهو من جهة ما هو نائم ، يمكن أن يكون حيواناً ؛ لأن حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم ، حتى تكون له ضرورية من تلك الجهة ،

ورد الشيخ بأنه مغالطة ، أما :

أولا : فلأن قوله : (من جهة ما هو نائم) أخذ جزء من المحمول فى الأصل ، والعكس جميعاً وكان يجب أن يجعل جزءاً من الموضوع فى العكس ، ويصير العكس : فبعض ماهو نائم من جهة ما هو نائم يمكن أن يكون حيواناً .

وحينئذ يكون كذبه ظاهراً ؛ لأن النائم من جهة ما هو نائم ، لا يكون حيواناً ، ولا شىء آخر غير النائم . وأما :

وأما ـ وفى نسخة « أما » ـ فى الإيجاب فيجب لها عكس ، ولكن ليس يجب أن يكون فى الممكن الخاص مثل نفسه .

ولا تستمع ـ وفى نسخة « تسمع» ـ إلى قول ـ وفى نسخة بدون كلمة « قول » ـ من يقول : إن الشىء إذا كان ممكناً غير ضرورى لموضوعه فإن ـ وفى نسخة « إن » ـ موضوعه يكون كذلك له . وفى نسخة بدون عبارة « له » ـ

وتأمل المتحرك بالإرادة كيف هو من الممكنات للحيوان ، وكيف الحيوان ضرورى له .

ولا تلتفت إلى تكلفات قوم فيه ، بل كل أصناف الإمكان تنعكس فى الإيجاب بالإمكان الأعم ؛ فإنه إذا كان كل [ج] [ب] بالإمكان ـ وفى نسخة بدون عبارة « بالإمكان » ـ أو بعض [ج] [ب] بالإمكان ، فبعض [ب] [ج] بالإمكان الأعم ، وإلا فليس بممكن ـ وفى نسخة « يمكن » ـ أن يكون شىء من [ب] [ج] .

ثانياً : فلأن هذا المثال ، وإن كان حقاً فهو لايفيد المطلوب ؛ لأن انعكاس القضية فى مادة واحدة ، لايقتضى انعكاسها مطلقاً . بل عدم انعكاسها فى مادة يقتضى عدم انعكاسها مطلقاً .

وقوله : (وربما قال قائل : ما بالكم لاتعكسون السالبة الممكنة الخاصة) إشارة إلى مذهب بعض القدماء ، فإنهم حكموا بأنها تنعكس جزئية ؛ لأنها فى قوة موجبتها ، وهى معكسة موجبة ممكنة جزئية . وإنما حكمنا بأنها لاتنعكس إلى ذلك ؛ لأن العكس يجب أن يكون بشرط بقاء الكيفية ، على ما وقع عليه الاصطلاح منها ، ولعل القائلين بانعكاسها إنما ذهبوا إلى ذلك بظنهم عكسها فى قوة سالبة ممكنة جزئية .

وقد غلطوا فيه لأن الموجبة الممكنة الخاصة لاتنعكس خاصة ، بل عامة ، ليست موجبتها فى قوة سالبتها .

قوله : (وقوم يدعون للسلب الجزئى الممكن عكساً) إشارة أيضاً إلى بعض مذاهبهم وباقى الفصل غنى عن الشرح .

فبالضرورة على ما علمت لا شيء من [ب] [ج] – وفى نسخة « من [ج] [ب] » – وينعكس بالضرورة – وفى نسخة « فبالضرورة » – لا شيء من [ج] [ب ، هذا خلف – وفى نسخة بدل عبارة « وينعكس . . . خلف » – فبالضرورة شيء من [ج] [ب] هذا خلف

وربما قال قائل : ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة الخاصة ؛ وقوتها قوة الموجبة ؟

فنقول – وفى نسخة « فاعلم » – إن السبب – وفى نسخة « السلب » – فى ذلك أنها – أعنى الموجبة – إنما تنعكس إلى موجبة – وفى نسخة « إلى موجب » – من باب الممكن – وفى نسخة « الإمكان » – الأعم ، فلا تحفظ الكيفية .

ولو كان يلزم عكسها من الممكن الخاص ، لأمكن أن تنقلب – وفى نسخة « تقلب » – من الإيجاب إلى السلب ، فتعود الكيفية فى العكس ، لكن ذلك غير واجب .

وقوم يدعون للسلب – وفى نسخة « للسالب » – الجزئى الممكن عكساً ، بسبب انعكاس الموجب الجزئى الذى فى قوته .

وحسبانهم أن ذلك يكون خاصا أيضاً ويعود أيضاً – وفى نسخة بدون كلمة « أيضاً » – إلى السلب .

فظنهم باطل قد تتحققه مما – وفى نسخة « بما » – سمعته .

ومن هذا المثال قولنا : يمكن أن يكون بعض الناس ليس بضحاك ولا تقول : يمكن أن يكون بعض ما هو ضحاك ليس بإنسان *